استدامة التنمية من منظور الصالح العام

Sustainable development from a common good perspective

محمد حليم لـمام*، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

hlimam@hotmail.com

تاريخ إرسال المقال:2023/09/28 تاريخ قبول المقال: 2023/11/27 تاريخ نشر المقال: 2023/11/30

الملخص:

تبحث هذه الدراسة أساسًا في مفهوم الصالح العام، وتعرّف مختلف المصطلحات، وتستحضر بعض التطورات المفاهيمية التي صاحبت عودة الاهتمام الأكاديمي والبحثي به، في سياق معالجة قضايا التنمية المستدامة. لذا سيكون الغرض من هذا البحث هو محاولة النظر إلى التنمية المستدامة، من خلال الإحاطة بمفهوم الصالح العام، مع مناقشة أفكار نظرية المنافع العامة، هذه النظرية التي نالت اهتمامًا بحثيًا كبيرًا، ويجري تقييمها وتطويرها بما يسمح بالوصول إلى تقديم نظرية للصالح العام، يعتبرها الكثير من الباحثين مدخلاً أساسياً لتطوير التفكير في التنمية المستدامة. وتوصّلت الدراسة إلى أن تعزيز الاستدامة مرتبط بمدى تحقيق ما ينفع البشر جميعًا في كل مكان ولكل جيل في الحاضر أو في المستقبل، وأن التفكير في استدامة التنمية لا ينقطع عن التفكير في بناء ما صار يسمى الصالح العام للإنسانية كنهج فريد لتعزيز التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المنافع العامة، التنمية المستدامة، الصالح العام، المنافع العامة العالمية، الاستدامة.

Abstract:

This study sheds light on the concept of the common good, examining the various terms and conceptual developments that accompanied the return of research and academic interest in the context of thinking about the paths of sustainable development. Therefore, the purpose of this research will be to attempt to look at sustainable development by taking into account the concept of the common good. For this reason, this study will be conceptual-theoretical, using the descriptive approach to deduce the extent of the practicality of the idea of the common good, and to identify the benefits that this concept offers us in the field of sustainable development, and its suitability for approaching sustainable development based on the idea that what constitutes a common good and good for humanity constitutes at the same time, it is an approach to sustaining development.

Key words: Common good, public goods, global public goods, sustainable development, common good of humanity

* المؤلف المرسل

المقدمة:

ليس من الغريب أن تجد كثير من المفكرين يوجّهون أصابع الاتهام لليبرالية الجديدة، ويحمّلونها كل ما حصل ويحصل للبشرية ولكوكب الأرض من خراب وتخريب ودمار. فمختلف الأزمات العالمية مرتبطة بالعولمة وما أرادته الليبرالية من مكاسب على حساب الإنسان والبيئة معاً، ولا يحتاج المرء إلى تفكير عميق لكي يصل إلى هذه الحقيقة. فالدول الغنية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، لم تتخلّ أبداً عن نهجها التحكّمي وعقيدة الهيمنة لديها، باعتبارها هي من يتولى قيادة العالم، هي من يريد إعادة كتابة التاريخ، وتسطير حركته ومساره وترسيم مآلاته. لا تبغي الليبرالية الجديدة نموذجا آخر قد يسلبها سيطرتها واحتكارها، ترفع شعار التنافسية والحرية والإنسانية، لكنها في جوهرها احتكارية وإقصائية ومادية–استهلاكية ضد البشر. تبسط هيمنتها على الجميع، دول غنية ودول فقيرة، تضع هذه الأخيرة في خانة المحكوم عليها بالبقاء في وحل الفقر والتخلف، بينما تكون الأولى مسايرة للغنى والتقدم مع تقيدها بما تمليه عليها الدولة القوية الراعية. وتالياً، لا تتوانى الليبرالية الجديدة عن تعزيز مركزها، تماماً مثلما يقوم به الحكام المستبدون حين يرسخّون حكمهم المطلق ويعزّزونه بما يُجهض كل محاولة للاستلاء عليه طرف معارضيهم، وهذا مسلك يجعلها تضمن بقاء مصالحها وتبعد كل المخاطر التي قد تهزّ عرش سيطرتها.

ومن هذا المنطلق، سخّرت الليبرالية الجديدة كل الوسائل والأدوات لديمومتها، وترسيخ فكرة أن مصير الإنسانية محكوم باتباع نهجها ومسلكها. تعاظم النموذج الليبرالي الجديد منذ ثمانيات القرن الماضي، صاحبه تعاظم الآثار السلبية للسوق الحرة، خاصة على الصعيد الاجتماعي–الإنساني والبيئي. وصار مصطلح الأزمة لصيق بسياسات الليبرالية الجديدة، وما من كارثة تحصل إلاّ ولتلك السياسات باع فيها. لذا، تعالت الأصوات الداعية إلى التفكير في طريق آخر، في مسلك ينقذ كوكب الأرض من براثن هذا النموذج، مسلك لا هو اشتراكي ولا هو ليبرالي، إنه نهج فريد يريد أن يتحقّق النمو وتستمر التنمية ضمن ما يحترم وينفع البشرية والبيئة معاً، فلا تتحقّق الفوائد لطرف ويُحرم الطرف الثاني منها، لا تتحقّق السعادة لفئة وتحرم فئة أخرى منها، لا تعيش البشرية الرفاه مقابل تدمير الطبيعة. إنه معنى الصالح العام، أي ما ينفع الناس جميعاً، ما يدفع للتفكير دوماً في أن ضمان الحياة للجيل الحالي وللأجيال اللاحقة، متوقّف على التشارك في الخير العام بما يحقّق الانسجام مع البيئة، ويضمن استدامة العيش الكريم.

قد تبدو هذه النظرة وهمية وغير واقعية، ولهذا سنحاول من خلال هذا البحث، إزالة الغموض الذي يلف فكرة الصالح العام من خلال ربطها بالتنمية المستدامة مقيّدين بالإجابة على الإشكالية الآتية: ما هو منظور الصالح العام للتنمية المستدامة؟

تنطلق هذه الدراسة من فرضتين:

- تعزيز التنمية المستدامة يكون بتوفير المنافع العامة.
-الصالح العام نهج فريد لتحقيق التنمية المستدامة.

إن الدافع من وراء الكتابة في الموضوع، هو هذا الخطاب الرسمي ومعه الخطاب الأكاديمي الذي ما انفكّ يردّد مفهومي الصالح العام والتنمية المستدامة، بدون أن يجري البحث في ماهيتهما، خاصة مفهوم الصالح العام، الذي تريد هذه الدراسة أن تعرّفه وتحدد معناه مقارنة بمفاهيم عديدة. ذلك أن الكثير من الدراسات حاولت العودة إلى أصوله الفكرية والدينية والعلمية، من أجل تقديم تعريف ملائم للموضوعات التي تربط بينه وبين القضايا المطروحة مثل التنمية المستدامة. ومثلما نبه إلى ذلك العديد من الباحثين والأكاديميين، إنه منذ أكثر من عقد والأصوات ترتفع للتفكير في حلول عاجلة لمعضلة التنمية وتبعاتها المختلفة على البشر وعلى البيئة، في إطار توجه جديد أو مبادرة جديدة عنوانها الصالح العام المشترك للإنسانية.

تريد هذه الدراسة تحقيق جملة من الأهداف يأتي في مقدمتها التعرّف على نظرية المنافع العامة، وعلى مفهوم الصالح العام، ومحاولة فهم موضوع الاستدامة من خلال شرح عناصره، وربطها بأجندة الأهداف التي ترمي التنمية المستدامة إلى تحقيقها. ويلاحظ كثرة المؤلفات والأبحاث في موضوع الصالح العام باللغات الأجنبية، في حين تغيب باللغة العربية، وهذا البحث محاولة أولاً لمطالعة بعض تلك الدراسات، وثانياً المساهمة في تزويد الباحثين بمادة علمية تعالج ماهية الصالح العام وكيف تتحقق التنمية المستدامة من خلاله. كما ترنو الدراسة إلى المساهمة في النقاش الدائر حول مخاطر تسليع المنافع العامة وانعكاساتها على التنمية الإنسانية المستدامة، وكيف يجري التفكير في استبعاد تلك المخاطر عبر ما يسمى "سياسة الصالح العام" التي تهدف إلى معالجة مساوئ النموذج النيوليبرالي، وما ألحقته بالإنسان والطبيعة من أزمات وكوارث.

وعبر مبحثين، ستعالج هذه الدراسة العديد من القضايا التي يطرحها موضوع الصالح العام، حيث سيعالج المبحث الأول نظرية المنافع العامة ومفهوم المنافع العامة العالمية، ويتناول المبحث الثاني ماهية الصالح العام وكيف يشكل نهجاً فريدا لاستدامة التنمية.

1. المنافع العامة والمنافع العامة العالمية:

في سياق إعادة الاعتبار لفكرة الصالح العام، قام الباحثون بتحيين ونقد مصطلحات عديدة ترتبط بتلك الفكرة، وفي مقدمتها مصطلح المنافع العامة، الذي بدوره سيعود بقوة في ظل عموم أفكار العولمة والرفاهية، وسيجري لاحقًا التركيز عليه، وتطويره بالشكل الذي دفع إلى التفكير في طرح مصطلح بديل وهو الصالح العام، أو بالأصح إعادة إحياءه. سنحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على ثنائية المنافع العامة والمنافع العامة العالمية.

1.1. نظرية المنافع العامة:

يُستخدم مفهوم المنافع العامة(Public goods) أو "السلع العمومية" لوصف جميع ما يمكن الوصول إليه من خدمات وممتلكات واستعمالها من طرف عموم الناس بدون قيود أو تمييز، فهي متاحة ومشاعة

للجميع مثل الأمن والصحة والتعليم، وكل المنشآت والمرافق التي تسهل حياة الناس، ويستخدمونها في سبيل عيشهم ورفاههم.

وتعتبر السلعة عامةً، إذا كان من الممكن استهلاكها في وقت واحد من قبل الكثيرين بمقابل رمزي أو بدونه، في حين تعتبر تكلفة منع الاستفادة منها باهظة. مثلاً، لدينا الدفاع والأمن الوطني، وهو مثال كلاسيكي على السلع العامة، ليس فقط لأنه يُنتج إحساسًا بالأمن لجميع المواطنين بغض النظر عن مساهمتهم في توفيره، ولكن أيضًا، لأنه مكلّف للغاية[1]. وبذلك فإن السلع العامة لا تقبل القسمة ولا المنافسة ولا الاحتكار، ويتولّد عنها قدر كبير من الفوائد الاقتصادية الإضافية، والتي تُعرف بأنها منافع اجتماعية أو عامة[2] (Social or public benefits). لذا لكي تأخذ السلع والمنافع صفة العمومية، لابد من استفادة الجميع منها على قدم المساواة، كما أن هامش الانتفاع بها يكون متساويًا، وهامش تكلفتها هو صفر، وهي سلع موجّهة للاستهلاك الجماعي ولكافة الناس، حيث لا يوجد ارتباط بين مساهمتهم في توفيرها واستخدامها. إذا كانت تلك المنافع التي تنتج عنها محددّة بنطاق جغرافي تصبح سلعاً محلية(Local public goods) ، أو جرى توسيع نطاق الاستفادة منها خارج الدولة فإنها تصبح سلعًا عامة عالمية[3] (Global public goods).

وبحسب فرانسوا أوتار تعدّ المنافع العامة "العناصر التي لا غنى عنها للحياة"[4]، إذ بفضلها يستمر الوجود الإنساني، وبالتالي على الدولة توفيرها. و"مثلما لاحظ تود ساندلر، فقد أدرك آدم سميث وأتباعه في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد حاجة الحكومة إلى تنظيم المنافع العامة "في أربعة مجالات فقط: الدفاع، ونظام العدالة، والتعليم، والبنية التحتية"، بما في ذلك المرافق الأساسية اللازمة للأسواق والتبادل الخاص للعمل"[5]. ويرى بعض الباحثين، أن السلع العامة كانت على الدوام مفهوم مركزي في الاقتصاد العام[6]، وتتميّز بعدم الاستبعاد وعدم التنافس في استهلاكها[7]. فلا يمكن استبعاد أي شخص منها سواء شارك في أدائها وتوفيرها أم لم يشارك، فهي منافع يتمتّع بها الجميع بصفة مشتركة، واستهلاك الفرد منها لا يؤدي إلى خسارة الأفراد الآخرين منها. ومن الأمثلة الواضحة على هذه المنافع الإنارة العمومية وهي متاحة للجميع للاستفادة منها، بغض النظر عن مساهمة المستهلكين في توفيرها. ولدينا مثال آخر أيضاً، يتعلّق بخدمات الطوارئ الصحية المجانية، حيث إن وجود عدد معين من الأشخاص الذين يستخدمون هذه الخدمات لا ينتقص من وصول الآخرين إليها، ولكن مقارنة مع المثال السابق (الإنارة العمومية)، قد تكون هناك حالة تشبّع في الخدمات الطبية العاجلة، مما قد يمنع عدد كبير جدًا من الأشخاص الحصول على تلك الخدمات.

ولتعريف السلع العامة بدقة، تقترح العالمة الألمانية إنجي كاول وزميلها رونالد ميندوزا، مقارنتها بالسلع الخاصة والتي تعرّفها الدراسات الاقتصادية بأنها "تلك السلع ذات التنافسية في الاستهلاك والتي لها فوائد (أو تكاليف) لا يمكن استبعادها، أي أن استهلاك سلعة خاصة (Privat goods) من قبل شخص واحد أو مجموعة ما يقلل من توفّرها للآخرين، ويمكن لشخص واحد أو مجموعة أن تستبعد الآخرين من استهلاكها.

كما أن السلع الخاصة تلبي متطلبات معاملات السوق، ويمكن نقل ملكيتها أو رفضها بشرط التبادل، أي دفع ثمنها". في حين يجري تعريف السلع العامة "بالخصائص المعاكسة كونها غير منافسة في الاستهلاك، ولها فوائد لا يمكن استبعادها، ولا تستطيع السوق تسعير هذه السلع بكفاءة، وهي مبرِّرة للتدخل الحكومي"[8]. تتفق مع كاول وميندوزا الباحثين سيفيرين دينولين وزميلها نيكولاس تاونسند، وبرأيهما إنّ الطبيعة غير الإقصائية وغير التنافسية للمنافع العامة يمنعان توفّرها بشكل مرضٍ من خلال آلية السوق، بل من خلال أشكال الفعل العام[9] (Public action) بواسطة الدولة، ولدينا الضرائب، ودفع أتوات استخدام الدومين العام خير مثال على ذلك. لكن هذا لا يعني أن الحكومة هي من يوفّر المنافع العامة حصريًا، بل تشترك معها مختلف الفواعل مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ليس بالإمكان التفصيل أكثر في نظرية المنافع العامة وفي تاريخيتها[10]، لكن لابد من الإشارة إلى ما يعتبره العالم الاقتصادي ميغاند ديساي "التاريخ الفعلي لكيفية نمو توفير المنافع العامة" ضمن الدور المتوسع للدولة في توفير المنافع العامة[11]. وبنظره، يتعلق هذا الإطار الأوسع بثلاث قضايا رئيسية: الأولى هي الكشف عن الأفضليات (Preference revelation) أي ما هي السلع التي يريدها الجمهور ضمن الأملاك العامة، ومن هو على استعداد لدفع ثمنها. الثانية، المساومة السياسية(Political bargaining) كيف يتم اتخاذ القرارات بشأن السلع التي ينبغي إدراجها في الملكية العامة، وحجم هذه السلع الموجب إدراجها، وكيفية جعلها في متناول الجميع. والقضية الأخيرة تتعلّق بإنتاج هذه السلع من قبل وكلاء عموميين أو خواص، ونضيف دور المجتمع المدني. ومن هذا المنطلق، يمكن فهم أن كل ما ينفع الناس هو سلع عامة، سواء وفرته الحكومة أم فواعل آخرين، مثل السوق والمجتمع الطوعي، لأنه في النهاية، تعتبر الدولة هي من يساهم في توفير البيئة الملائمة لكي يشتغل السوق، وينشط المجتمع المدني، إنها تلعب دوراً أساسياً في "خلق إطار تمكيني للأنشطة الخاصة والتطوعية"[12].

تعرّض هذا الفهم لانتقادات واسعة، إن لم نقل رفضًا حقيقيًا تجلى في تلك الاحتجاجات التي سادت معظم البلدان المتقدمة، وتلتها الدول النامية التي عبّرت عن امتعاضها من استيلاء السوق على السلع العامة، ورفضها للسياسات الرامية إلى تفكيك المنافع العامة على أيدي الليبرالية الجديدة. سياسات لم تترك من مجال أو خدمة أو منفعة إلاّ وطالبت بخصخصتها، لاسيما التعليم والتعليم العالي على وجه التحديد والصحة وغيرها من المنافع العامة، بل وامتدت هيمنة القطاع الخاص إلى كل مجالات الحياة. غير أن المتفائلين يرون أن هذه تطورات ينبغي أن تدفع إلى التفكير من جديد في صقل مفهوم آخر للمنافع العامة، مفهوم يأخذ بعين الاعتبار دور العولمة وتأثيرها في الدولة وفي سياساتها. لذا تعتقد كاول وميندوزا أنّ "التحدي الأساسي يتمثّل في استعادة مفهوم المنافع العامة في الوقت المناسب بشكل عام. ولكن هناك تحدياً إضافياً ألا وهو البدء في فهم المنافع العامة العالمية"[13].

2.1. صفة المنافع العامة العالمية:

اكتسب مفهوم المنافع بعدًا عالميًا، وحظي باهتمام كبير ولقي رواجًا معتبرًا، إذ استخدمه الكثير من الباحثين وحاولوا ربطه بمعنى الاستدامة (Sustainability). لقد تم تطوير مفهوم المنافع العامة العالمية كوسيلة لفهم بعض المشاكل العالمية والعابرة للحدود، ولبيان الحاجة إلى استجابة دولية منسّقة. وقد تم استخدامه لوصف العديد من القضايا بدءًا بقضية البيئة العالمية، والاستقرار المالي الدولي، وكفاءة السوق، وحتى الصحة والمعرفة والسلام والأمن وحقوق الإنسان[14].

فحسب إنجي كاول، وإيزابيل جرونبرج، ومارك ستيرن، يستفيد من المنافع العامة العالمية الجمهور العالمي، والذي قد يكون بلدانًا ومجموعات سكانية وأجيال[15]. وبرأيهم، ينبغي أن تغطي المنافع العامة العالمية أكثر من مجموعة واحدة من البلدان، ولا يتم التمييز ضد أي مجموعة سكانية، أو مجموعة من الأجيال الحالية والمستقبلية، فتساهم في تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال المقبلة. ويُعرّف موريسي وآخرون المنفعة العامة الدولية "بأنها توفير منفعة متاحة، من حيث المبدأ، للجميع في كل أنحاء العالم. وبحسبهم تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أنواع وهي: تلك التي توفر المنفعة بشكل مباشر، وتلك التي تقلل المخاطر (أو عدم المنفعة)، وتلك التي تعزز القدرات"[16].

ووفقاً لما يظهر في الجدول 1 أدناه، والذي يختصر أفكار كاول وزملاؤها، والعالم الأمريكي تود ساندلر[17]، تتميّز المنافع العامة العالمية الخالصة أو النقية (Pure global public goods) بالعالمية، وتنفع جميع البلدان والشعوب والأجيال[18]. أي أنها غير قابلة للاستثناء، وغير تنافسية، وذات بعد عالمي حقيقي. تندرج بعض جوانب البيئة الطبيعية ضمن هذه الفئة من المنافع العامة العالمية البحتة، مثل ضوء الشمس والمناخ، والهواء. يمكن الحصول على فوائد هذه المنافع بشكل غير متساوٍ في مواقع مختلفة، ولكن على الرغم من ذلك فإنها تفيد كوكب الأرض ككل وبالتالي جميع البلدان، دون إفراط في "الاستهلاك" (على الأقل في المدى القصير أو المتوسط) من قبل البعض، الأمر الذي يمنع أو يقلل من استهلاك واستفادة الآخرين، ودون استبعاد الاستهلاك من قبل أي بلد. خلافاً لذلك، تتميز المنافع العامة العالمية غير النقية(Impure GPGs) بقدر أقل من العالمية. ولعلّ هذا ما تندّد به البلدان الواقعة في الجنوب، إذ ترى أن الشمال المتقدم "أفرط" في استغلال كوكب الأرض وببشاعة مطلقة، وسلب البيئة توازنها الطبيعي، وفي نفس الوقت حرم مجتمعات البلدان النامية من الحصول على "منافع عامة عالمية نقية خالصة".

وفي تصنيف آخر، ترتّب كاول وآخرون المنافع العامة العالمية وفقًا للتصنيف التالي[19]:

- المشاعات العالمية الطبيعية (مثل طبقة الأوزون واستقرار المناخ)؛
- المشاعات العالمية الإنسانية (مثل المعرفة العلمية والعملية، والمبادئ والأعراف، والتراث الثقافي)؛
- نتائج أو مخرجات السياسة العالمية (مثل السلام والصحة والاستقرار المالي).

تاليًا، إن المنافع العامة العالمية هي سلع ذات خصائص تجعل من غير الممكن ترك توفيرها لآليات السوق (على عكس السلع الخاصة) أو الإجراءات الحكومية الوطنية (على عكس المنافع العامة المحلية)[20]. وفي غياب هيئة دولية تتمتع بسلطة فرض الضرائب لتمويل المنافع العامة العالمية أو تتمتع بسلطة وضع قوانين قابلة للتنفيذ لتوفيرها، فإن التعاون الطوعي والتضامن العالمي سوف ينشأ عن ذلك، أي تبلور ما يصطلح عليه "الصالح العام العالمي".

الجدول 1: تصنيف المنافع العامة العالمية بناءً على خصائصها

	تنافسية	غير تنافسية
قابلة للاستبعاد	سلع خاصة خالصة	سلع عامة غير خالصة–شبكة أو نادي المنافع: • الحدائق العابرة للحدود الوطنية • إنتلسات(قمر اصطناعي) • القنوات، الممرّات المائية • محطة الفضاء الدولية مع بعض الاستبعاد: • أنظمة الدفاع الصاروخي
غير قابلة للاستبعاد	منافع عامة غير خالصة–غير نقية: • التخفيف من الأمطار الحمضية • مصايد الأسماك في المحيطات • مكافحة الجريمة المنظمة • مكافحة الحشرات	منافع عامة خالصة: • الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري • بحث أساسي–قاعدي • الحد من انتشار الأمراض المعدية • زيادة طبقة الأوزون • المعرفة وبعض الاكتشافات العلمية

المصدر: ***Anand, P.B, "Financing the provision of global public goods," World Economy, Vol. 27, No. 2, 2004, p. 218.***

2. نهج الصالح العام لتحقيق التنمية المستدامة:

يتطرّق هذا المبحث إلى التحول الفكري، أو ما يمكن تسميته بتقييم وتجديد نظرية المنافع العامة، والذي يطمح رواده إلى أن يكون مفهوم الصالح العام عملي، وليس مجرّد تنظير، أي ينبغي أن يتجسد الصالح العام والمشترك للبشرية جمعاء، ويُتّخذ مسلكًا لاستدامة التنمية. وقبل مناقشة هذه الفكرة، من الضروري التساؤل عن الجديد الذي طرأ على ثنائية المنافع العامة والصالح العام، وما الذي دفع إلى إعادة إحياء الصالح العام؟

1.2. من المنافع العامة إلى الصالح العام:

حاول العديد من المفكّرين والباحثين التفاعل مع المسعى العالمي الداعي إلى تطبيق أجندة التنمية الإنسانية المستدامة، وهذا منذ بداية ولادة النهج التنموي الجديد عقب تبني الأمم المتحدة لبرنامج التنمية

البشرية مطلع تسعينيات القرن الماضي. اجتهد معدّو أهداف أجندة التنمية الإنسانية وسعوا إلى تجاوز فلسفة ومسارات وقيم النهج الاقتصادي الليبرالي. سيكون لنظرية المنافع العامة نصيب أكبر من التقييم والنقد، ومن التنقيح والتطوير أيضاً، إذ ذهب أصحابها إلى التفكير في كيفية نقل ما هو خير ومفيد للناس على الصعيد المحلي الوطني، إلى خير عالمي عابر للحدود، من خلال تصوّر أن تحقيق الرفاه للبشر لا يكون على حساب الطبيعة وكوكب الأرض، كما أن إرادة الخير العام لن تتحقّق إلاّ بشكل مشترك وجماعي.

1.1.2. حدود نظرية المنافع العامة:

أظهرت أدبيات نظرية المنافع العامة العديد من الاختلالات ذهب بعض الباحثين إلى وصفها بالخطيرة وبالنظرية المضللة. فمنذ أن وضع أسسها التحليلية لاقتصادي الأمريكي بول ساموبلسون P. (Samuelson) في مقالته التحليلية "النظرية البحتة للإنفاق العام"[21] عام 1954، جرى التشكيك في صحة فروضها، ومدى عملية نتائجها. كما أن مفهوم المنافع العامة العالمية الذي تبنته الأمم المتحدة في خطابها لتجسيد أجندة أهداف التنمية المستدامة، تعرّض هو الآخر لانتقادات عديدة على أيدي العديد من الدارسين لاسيما في حقل العلاقات الدولية. ومثلما يحدّثنا كينيث جولدن في بحث نقدي لنظرية المنافع العامة نشره سنة 1977 أن "قليلون هم الذين يستطيعون أن ينكروا أن هذه واحدة من أكثر النظريات أناقة في العصر الحديث. لأكثر من عشرين سنة، بحث أولئك الذين أعجبوا بهذه النظرية عن أمثلة واقعية بنفس القدر من الأناقة، لكن هذا كان بحثًا محبطًا. إن الحالة تلو الأخرى، على الرغم من كونها معقولة في البداية، إلا أنها فشلت في التوافق مع إطار نظرية المنافع العامة. لقد ظل الإيمان بأهمية نظرية ساموبلسون قائماً"[22].

غير أن هذا الإعجاب بنظرية المنافع العامة لم يعمّر طويلاً، إذ تم دراسة العديد من الأمثلة التي قدمتها تلك النظرية، وتبين أنها ناقصة، مما دفع البعض للقول "إن المنافع العامة هي نظرية أنيقة بدون تطبيق كبير". علاوة على ذلك، فإنها "نظرية مضللة إلى حد خطير"، وذلك حين تقترح أن الخدمات الحكومية يجب أن يتم التعامل معها وكأنها منفعة عامة[23]. ويمضي جولدن في كشف عيوب نظرية المنافع العامة حين يركّز على شرطي تعريف المنفعة أو السلعة العامة وهما عدم التنافسية وعدم الاستبعاد. فإذا كان المواطن يملك حق الاختيار في التزوّد بالخدمة العمومية، فهل يملك الجميع إمكانية الوصول إلى تلك الخدمة على قدم المساواة، أم أن الخدمة متاحة بشكل انتقائي؟ ولدينا مثال عن الخدمات التي عادة ما تقدمها الهيئات المحلية ومختلف الموارد التي تخصصها لتحقيق منفعة عامة خاصة في بعض المناسبات(مثل تهيئة الشواطئ، أو حملات التنظيف، أو مكافحة انتشار الحشرات)، إلا أن مشكلة الاختيار تُطرح بحدة، في الكيفية التي يجري بها تنفيذ تلك المنفعة وكذلك في وسائلها. إذا تم تصنيف الخدمة على أنها منفعة عامة، يجب توزيعها بطريقة تمنح الجميع إمكانية الوصول إليها على قدم المساواة، لأنه من المستحيل استبعاد أي شخص من استخدام "النفع العام". توفير منفعة عامة لشخص واحد، يتطلّب أن تكون متاحة للجميع

بالتساوي، مع العلم أن الناس قد يضعون قيمًا مختلفة على "الخير"، إلا أن كل شخص يتمتع بإمكانية الوصول إلى الخدمة على قدم المساواة[24].

أما على الصعيد العالمي، فإن مفهوم المنافع العامة العالمية الذي وصفه كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق بأنه "المصطلح المفقود في المعادلة" لفهم ومعالجة عدد من المشاكل الدولية[25]، شهد رواجًا كبيراً في سياق إطلاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. لكن ومثلما لاحظ الكثير من الباحثين، جرى اعتماد هذا المفهوم بدون ضبطه وكشف الضبابية التي أحاطت به منذ نشر أولى الأدبيات التي تبنته، وهذا ما دفع بديفيد لونغ إلى الاعتقاد بوجود "محاولة للتلاعب بالمفهوم تتجاهل عدم تماسكه الأساسي، وخلطه بين المفاهيم المتميزة المتمثلة في عدم المنافسة وعدم الاستبعاد"[26]. وأول مشكلة في مفهوم المنافع العامة العالمية هي التجريد، أي ماهيتها. البنود الواردة في قائمة الصحة والمعرفة والبيئة، كبيرة إلى حد ما، وكما لاحظت كاول وباحثون آخرون، هي منافع كلها مجردة(انظر الجدول 1)، وهي وشروط أكثر منها أشياء ملموسة، وبالتالي فإن توفيرها يصعب مراقبته أو التحقق منه[27]. ومع ذلك، فإن الصعوبة الفنية للتحقق ليست هي المشكلة الأكثر خطورة في هذا المفهوم. إن التجريد المستمر للمنافع العامة العالمية هو الخطر، لأنه يعمل على تجنب التعقيدات والقضايا الواقعية. وفي نهاية المطاف، فإن تجريد المنافع العامة العالمية يخفي الضعف النظري ويوفر الغطاء الأيديولوجي[28].

ومن هذا المنطلق، يعتقد لونغ أن مصطلحات وعبارات نظرية المنافع العامة العالمية كلها مجرّدة ومتنافرة، وهي لا تعدو عن كونها تعبير بلاغي غير قابلة للتجسيد في الواقع. وكما يدعي مروجوها أنه "في نهاية المطاف، هناك اهتمامات مشتركة تربط جميع الناس، الجميع يريد المشاركة في اقتصاد سوق عالمي عادل ومستقر، الجميع يسعى إلى وضع نهاية للأوبئة والفيروسات، الجميع يأمل في الاستفادة من الطبيعة، والجميع يرغب في السلام. ومثل هذه القضايا تربط الدول أيضا"[29]. لكن يبدو أن هذه بلاغة، وقع فيها أصحاب مفهوم "المنافع العامة العالمية"، ولم يتمكّنوا من معالجة ما يسميه لونغ "بفقر مفهوم المنافع العامة العالمية" الذي يتجلى في مجموعة القضايا المشمولة، والتي تشبه قوائم الرغبات غير المتماسكة التي ظلت الأمم المتحدة تطرحها بأشكال مختلفة لعقود من الزمن[30].

2.1.2. في مفهوم الصالح العام:

بداية، "الصالح العام" هو ترجمة لمصطلح (Common good) بالإنجليزية، وهناك من الباحثين والمترجمين العرب من فضّل ترجمتها بكلمة "الخير العام"[31]، واعتبرها أكثر دقة وتعبيراً عن المقصود الذي أراده الفلاسفة والمفكرين الذين استخدموا هذا المصطلح. في حين استخدم مترجمو تقرير "اليونسيسكو" حول التربية والتعليم مصطلح "الصالح المشترك" ترجمة لمصطلح (Common good) الذي يعرّفه التقرير الأصلي بأنه "مكوّن من أشياء يتمتّع بها البشر أصلاً بصورة مشتركة، ويوصلونها بعضهم إلى بعض مثل القيم، والفضائل المدنية، وحس العدالة"[32]. لذا يتحفّظ أصحاب التقرير الصادر باللغة الإنجليزية على كلمة

"عام" (Public) في هذا التقرير ويستخدمون بدلها كلمة "مشتركة"(Common)، لأنه باعتقادهم "كثيراً ما يسبّب مصطلح عام سوء تفاهم، كأن تعتبر المنافع العامة ‘(public goods) منافع يوفّرها عامة الناس"[33]. وتعرّف ما يسميه التقرير "المنافع المشتركة" (Common goods) على أنها تلك المنافع التي تتسم، بغض النظر عن منشئها عاماً كان أو خاصاً، بأنّ هدفها ملزم وضروري لتحقيق أو لضمان الحقوق الأساسية للناس جميعًا[34].

يرى ماتياس نيبل أن الأدبيات حول الصالح العام كانت ميتافيزيقية، مع التركيز على نوعية "الخير" في مصطلح "الصالح العام، لكن السؤال الذي ظل مطروحاً هو كيف يلتف المجتمع حول هدف، ويتجمع في السعي لتحقيق هذا الهدف، فهذا هو العنصر الأساسي للصالح العام. بمجرد أن يكون العمل المشترك مطلوبًا، فإنه يحمل أملًا، وهو أمل الصالح العام؛ وبمجرد تصورها، يكشف التفاعل عن هيكل ديناميكي للصالح العام. يمكن أن يمتد موضوع الصالح العام إلى كل عمل عام أو سياسي، فهو مبدأه وقوته الدافعة[35]. وهكذا يحضر مصطلح الصالح العام في كل التفاعلات الإنسانية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولهذا يعرّف نيبل الصالح العام ليس باعتباره مفهوم ميتافيزيقي أو مبدأ أخلاقي، "إنه مبدأ يحكم العمل ويظل ضمنيًا في جميع الإجراءات التي يتم اتخاذها في المجال العام. إن الصالح العام ليس في المقام الأول مسألة حول الخير نفسه، أو حول التسلسل الهرمي للخيرات البشرية، أو حتى حول ما إذا كان الكل أو الجزء له الأولوية. إنها ليست في المقام الأول رؤية شاملة للخير، فهي عبارة عن هندسة معقدة ورائعة يتناسب كل جزء منها مع الكل. إن الصالح العام يقوم على منطق العمل المشترك والتعاون"[36].

وفي محاولة جادة لكشف الخلط الذي حصل عند استخدام مفهوم الصالح العام تنبهنا كل من دينولين وتاونسند إلى أن أولئك الذين يستخدمون هذا المفهوم يتحدثون عن "المنافع العامة" (Common goods) بصيغة الجمع، وعن "الصالح العام" المفرد (Common good)، وهذا الأخير هو بمعنى ما شامل، كلي مقابل الجزئي[37]. هذا ما يجعل استخدام هذه الكلمة "الصالح العام" يتم بشكل غامض وخيالي بعيداً عن الدقة والوضوح، ولذلك يقترحان تمييز هذا المفهوم عن غيره من المفاهيم والمصطلحات اللصيقة به.

وخلاصة تمييزهم لمفهوم الصالح العام عن العمل الجماعي والمنافع، والعمل الجماعي والمنافع المشتركة هي أنه عند الحديث عن الصالح العام فإن هذا ينقلنا إلى أبعد من المنافع الجماعية(Collective goods)، أي تلك المنافع التي ينتجها الناس من خلال العمل الجماعي مثل تشييد المباني والطرق وغيرها من "السلع" الجماعية، ويستفيد منها جميع الناس ومنافعها لا يمكن أن تعود على الأفراد وحدهم، وتندرج ضمنها كل ما تعرّفنا عليه في المبحث السابق أي ضمن المنافع العامة. يقابلها ما يسمى المنافع المشتركة(Common goods) أي ما هو أبعد من المنافع الجماعية إنها نوع من الخيرات المشتركة، لأن "إنتاجها" لا ينفصل عن المنفعة نفسها، فالخير يكمن في الفعل الذي يولده. ثم إن الاستفادة من الخير تكون بالمشاركة في ذلك العمل، أي أن العمل المشترك هو جوهري ومفيد للخير نفسه، كما أن فوائده تأتي في

سياق هذا العمل المشترك. وبالتالي، فإن السلع من هذا النوع مشتركة ومشاعة بين الناس بطبيعتها، في "إنتاجها" وفي فوائدها. وعليه، تشبه المنافع الجماعية المنافع المشتركة، حيث أن وجودهما يتطلب عملاً مشتركًا، ولكن بالنسبة للسلع الجماعية، فإن هذا أمر عرضي بالنسبة لطبيعة الخير نفسه، في حين أنه أمر جوهري بالنسبة للسلع المشتركة[38].

وبالانتقال إلى الصالح العام (Common good)، فإن الأمر يختلف تمامًا حيث لا يقتصر الأمر على منافع مشتركة جزئية، ولا يكون مجرد منفعة عامة لمرة واحدة، ولكنها منافع وخيرات تدوم عبر الزمن[39]. وهي، على وجه الخصوص، مفيدة لمجموعة من الأشخاص الذين تتفاعل حياتهم بطرق متعددة، وبالتالي فإن حياة الناس المشتركة في بلد ما أو قرية ما يولّد خيرًا وصالحًا مشتركًا، يكون محدّدًا للمجتمع وليس للجماعة، وسيكون الغرض الأساسي من انتاج المنافع العامة. فالصالح العام بهذا المعنى[40]:

- يتجاوز مفهوم السلع العامة والذي يكون فيه الرفاه البشري محكوماً بنظرية اجتماعية اقتصادية فردية التوجّه(الليبرالية). فمن منظور الصالح المشترك ليست الحياة الجيدة للأفراد هي المهمة، بل أيضاً طيب الحياة التي يعيشها البشر معاً.
- لا يمكن تعريف المقصود بالصالح العام إلاّ بمراعاة تنوع السياقات والتصورات للرفاه والحياة المشتركة. ونظراً لتنوّع التأويلات الثقافية لما يتكوّن منه الصالح المشترك، يلزم السياسة العامة أن تعترف بتنوع السياق ورؤية العالم ونظام المعرفة، وأن تغذي هذا التنوع.
- يُعلي المفهوم شأن العملية التشاركية التي هي بحد ذاتها صالح مشترك.

إن هذا التصور قريب من بعض الشيء من المعنى الذي تبنّاه العديد من الباحثين القلائل الذين درسوا الفكر الإسلامي وحاولوا استنباط مفهوم الصالح العام، مفهوم وفهم يختلف عن ذلك الذي تطوّر في سياق غربي. حاول الباحث محمد قاسم زمان من خلال العودة إلى التراث الفكري لعدد من الفقهاء والعلماء المسلمين القدامى والمعاصرين، يشير إلى أن نظرتهم للصالح العام تدور حول فكرة "المصلحة"(ودرء المفسدة أو الخير ضد الشر)، وقد "أصبحت عقيدة المصلحة تتمتع بمكانة بارزة جديدة في التفكير القانوني الحديث"[41]، استشهد بها الإصلاحيون المسلمون في القرن العشرين على نطاق واسع، لتبرير إعادة صياغة تقاليدهم القانونية. لقد اهتم عدد من المذاهب في الفقه الإسلامي في العصور الوسطى بما يمكن اعتباره "مسائل تتعلق بالصالح العام"، ويلاحظ أنه "غالبًا ما طرح فقهاء العصور الوسطى خمس قيم أساسية (النفس، الدين، العرض، المال، العقل) تم اشتقاقها من الشريعة الإسلامية، واعتبرت أنها تلخص "مقاصد" شريعة الله عز وجل، اجتمعت هذه القيم الأساسية على المحافظة، في حدود ما شرعه الله، على مصالح الإنسان، منافعه الفردية والمشتركة، أي بمعنى الصالح العام [42]. دار نقاش كبير كبير بين العلماء المسلمين حول فكرة الصالح العام، ومثل بقية التفاهمات والاختلافات التي تعرضت لها قضاياه، يظهر أن الفكر الإسلامي يطرح فكرة "الخير العام" بشكل أكثر اتساعًا وشمولاً على غرار الفكر الإنساني الآخر.

2.2. الصالح العام مسلك فريد لاستدامة التنمية:

لعل السؤال المطروح الآن، كيف يساهم الصالح العام في تحقيق التنمية المستدامة، وكيف يكون التفكير فيه وتجسيده في شكل سياسات وبرامج، سبيلاً لاستدامة التنمية، وتحقيق رفاه الناس بالتوازي مع الحفاظ على الطبيعة وكوكب الأرض. سنتعرّف أولاً على دواعي إحياء الصالح العام، وإعطائه كل هذا الاهتمام، ثم ما الذي يجعل منه نهجًا فريدًا يخدم ويحقق التنمية المستدامة؟

1.2.2. إعادة إحياء مفهوم الصالح العام:

تكاد تتفق أغلب الدراسات على أن الأصول الفكرية الأولى لمفهوم الصالح العام ترجع إلى أفلاطون وأرسطو وشيشرون. استخدم أرسطو هذا المفهوم كأساس لتمييزه بين الدساتير "الصحيحة" التي تصب في المصلحة العامة، والدساتير "المنحرفة" التي تصب في مصلحة الحاكم. ومع ذلك، فإن عمل توما لاكويني هو من قدم الأساس الذي ترتكز عليه معظم الدراسات التي تطورت في الفلسفة الأخلاقية والسياسية الغربية حول الصالح العام[43]. إن اعتقاده بأن تحقيق الصالح العام هو الهدف النهائي للقانون والحكومة، أصبح يدعم فكرة أن تعزيز الصالح العام، أمر أساسي لعمل النظام السياسي، ويتفق مع جون لوك الذي رأى أن غاية أو هدف الحكومة يجب أن يكون تعزيز الصالح العام[44]. وبالاعتماد على نظرية العقد الاجتماعي، وخاصة تلك التي تبناها جون جاك روسو، طوّر جون راولز فكرة "الديمقراطية الدستورية"، (constitutional democracy) التي تقوم على المبادئ الأساسية للمساواة والحرية والتعاون الاجتماعي والعدالة، ويعتقد أن الهدف الأساسي للتشريع الديمقراطي ليس تعزيز سعادة الأفراد، بل تعزيز حرية الأفراد والصالح العام لجميع المواطنين. من المفترض أن تهدف الحكومة إلى تحقيق الصالح العام، أي الحفاظ على الظروف وتحقيق الأهداف التي بالمثل هي لصالح الجميع"[45].

كانت الانتقادات التي تعرّض لها راولز كبيرة جدًا، "فعلى الرغم من أنه يقدم أساسًا تعاقديًا للصالح العام، إلا أن أن قاعدته النظرية تظل فردية، وذلك لأن الأولوية الصارمة للحقوق والحريات الفردية، على الحد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، هي في جوهر موقفه. واحد من الذين انتقدوا رولز وهو مايكل ساندل رأى أنه فقط عندما يتم تصور الذات كمجتمع، فإنها تكون قادرة على الانخراط في التأملات الأخلاقية اللازمة لتمييز غاياتنا المشتركة أو الصالح العام[46]. غير أن ما يجعل نظرية راولز غير "خادمة" للصالح العام، هو أنه يؤسس عدالة النظام على مسائل تتعلّق بالحقوق، في حين كان من الأفضل تأسيسها على عدالة المؤسسات، خاصة إذا كانت تسعى للحفاظ على السلامة البيئية مثلما تحاجج سوزان بيكر[47]. فهي تعتقد أن للسلامة البيئية أسبقية على الحقوق، لأن الصالح العام في بعده البيئي يشمل المنافع الإنسانية كما يشمل الاحتياجات غير البشرية أي الطبيعية.

صارت فكرة الصالح العام تتمتع بنوع من الإحياء، كادت أن تنقرض، وعانت من تراجع مستمر خلال القرن التاسع عشر، ورفضًا وحشيًا بعد الستينيات. لكن الفكرة تجد نفسها الآن مرة أخرى في طليعة

المناقشات، إذ يلاحظ كثرة المؤلفات والأبحاث، وأظهرت مثلما يؤكّد نيبل أن أصحابها "يضيفون بشكل حاسم إلى المعنى القائل بأن مفهوم الصالح العام لا ينطبق على القرن الحادي والعشرين فحسب، بل إنه يقدم طريقًا حقيقيًا ومتكاملاً إلى الأمام". وبرأيه، إن إعادة إحياء الصالح العام تبرّره مجموعة من العوامل[48]:

- حدود الليبرالية السياسية.
- تعريف المنافع العامة الجديدة.
- الحاجة إلى إعادة تأكيد أهداف الحوكمة، تتجاوز المعايير الفنية والإجراءات الديمقراطية المجردة.

3.2.2. تعزيز التنمية المستدامة على أساس الصالح العام:

بعد كل هذه المناقشة في المفاهيم والمعاني والمنطلقات، لنا أن نجيب على السؤال الخاص بكيفية جعل مفهوم الصالح العام أداة لتعزيز التنمية المستدامة، كيف نرسّخ شرعيته بحيث يصير منطلق كل سلوك وفعل وسياسة؟ هذا سؤال حاول الإجابة كثير من الباحثين الذين وجدوا أنه في البلدان ذات الحكم الديمقراطي، لا يتم تحديد طبيعة الإجراءات السياسية والاجتماعية والفردية والسياسات، والتي يتعين اتخاذها لتعزيز التنمية المستدامة، ليس من خلال النظرية مسبقًا، ولكن يتم وضعها والتفاوض بشأنها في الممارسة العملية من خلال العمليات السياسية. في النظريات الخضراء المعاصرة، يُنظر بشكل متزايد إلى عملية إضفاء الشرعية على السياسة البيئية على أنها تتطلب منعطفًا تداوليًا، حيث يُستخدم مصطلح الديمقراطية التداولية (deliberative democracy) وبالنسبة للمنظرين البيئيين، فإن المداولات، خاصة عندما يؤدي ذلك إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني في صنع السياسات وعمليات الإدارة، يُنظر إليها على أنها تعطي الفرصة للمشاركة في تطوير وتنفيذ السياسات القائمة على تعزيز التنمية المستدامة ذات الصلة والمناسبة لقطاع خاص، وبالطبع هذا يسلاهم في تفوّق الصالح العام على المصالح الفردية الخاصة.

لكن هذا لا يكفي بحسب بعض المتخصّصين، إذ المطلوب هو تجديد هذا المفهوم وجعله أكثر واقعية وقابلاً للتجسيد. إذ يذهب نيبل في عمله البحثي الكبير حول الصالح العام، إلى أن ذلك يرتبط بالحفاظ على أو خلق "المنافع المشتركة" التي تكون قيمتها الاجتماعية غير ملموسة في الأساس، مثل الصحة والتعليم والتمتع بالتراث الثقافي والرفاهية أو البيئة[49]. وفي هذا يجب العمل على مواجهة مخاطر تسليع هذه المنافع، خاصة التعليم والصحة، وينبغي السعي إلى جعلها خدمة ومنفعة عمومية بعيدًا عن المتاجرة والتربح. لذا، يتصور الباحث أنه في "هذا العالم الواهم بقياس التقدم الاجتماعي والتنمية على أنه زيادة في استقلالية الأفراد"، يكون الصالح العام قد اختفى، حتى أن المنافع المشتركة صار يجري قياسها من "خلال لغة حقوق الإنسان الفردية". "حلت نظريات الاختيار الاجتماعي محل خطابات الصالح العام في اقتصاديات التنمية، إذ أصبح توفير وتوزيع المنافع العامة، هو الاهتمام الرئيسي، في حين تحول تركيز الفلسفة السياسية والخطاب

العام بشكل عام نحو العدالة الإجرائية والديمقراطية الليبرالية"[50]. لكن الظاهر أن هذا مؤشّر وجود أزمة عميقة، أصبح معها تحقيق المنافع العامة والصالح العام للإنسانية، مهدّدًا أكثر من أي وقت مضى.

ولذلك، يذهب فرانسوا أوتار إلى حد القول بأنه يجب التفكير في نموذج جديد يحل محل النظام الرأسمالي الذي بلغ حدوده، سواء في نموذجه الحداثي أو ما بعد الحداثي. أي إن الحاجة أكثر من ضرورية لترسيخ ما يسميه أوتار "الصالح العام للإنسانية" كنموذج مرشد جديد، يحقّق دينامية اجتماعية متوازنة بين الأفراد، والجماعات، وبما يحقّق الانسجام مع البيئة[51]. أي العمل على تجويد الحياة وتحقيق العيش الجيد أو تجسيد "الصالح العام للإنسانية"، ويكون ذلك من خلال[52]:

- إعادة تعريف العلاقة مع الطبيعة: من استغلالها إلى احترامها كمصدر للحياة وهذا في إطار ما يمكن تسميته "الصالح العام للأرض(Common good of the earth)
- توجيه الإنتاج نحو ضروريات الحياة، والأولوية للقيمة الاستعمالية على القيمة التبادلية
- تنظيم الحياة الجماعية من خلال تعميم الديمقراطية في العلاقات والمؤسسات الاجتماعية
- تأسيس التعددية الثقافية مع بناء الصالح العام للإنسانية.

الخاتمة:

ختاماً، إن البحث في موضوع الصالح العام والتنمية المستدامة يدفعنا إلى القول أنه ليس من السهل فهم الاستدامة من منظور الصالح العام، بدون العمل على فهم واقع البلدان والمجتمعات، ذلك أن الصالح العام يبقى مفهومًا يسعى لتقييم مدى السعي إلى تجسيد ما ينفع الناس جميعًا، من خلال استعراض السياسات والعمليات والتدابير التي يجري من خلالها ترجمة ما يريده الناس وما لا يريدونه على أرض الواقع.

كانت هذه الدراسة محاولة للتعرّف على العديد من المفاهيم التي ربما تعرض على القارئ باللغة العربية لأول مرة، ورغم صعوبتها، إلاّ أن العمل على تبسيطها بواسطة أمثلة قد يسّر فهمها. ومن أجل فهم التنمية المستدامة من منظور الصالح العام، تعرّفنا في البداية على التحول الذي طرأ على تفكير الباحثين في اهتمامهم بموضوع التنمية المستدامة وكيف انتقل من الاهتمام بالمنافع العامة إلى التركيز على الصالح العام، واعتباره نهجًا جديدًا لتحقيق التنمية المستدامة.

وهكذا، تأمل هذه الدراسة وتوصي بمطالعة ومراجعة الكثير من الأدبيات في موضوع الصالح العام، والعمل على الاهتمام بالبحث في الموضوع، طالما أنه يتوفّر على مخابر ومراكز بحث في البلدان المتقدمة، وصار الربط بين استدامة التنمية والصالح العام أمرًا بديهيًا. ولا شك أن دعوات الكثير من الباحثين الذين تناولنا دراساتهم، تصب في إطار العمل على تجديد كل المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بفكرة الصالح العام، وتضيف الدراسة أنه من الضروري العودة إلى الفكر

السياسي العربي والإسلامي لفهم الصالح العام، ومن ثمة تقديم إضافة علمية كبيرة لعلها تساهم في جعل هذا المفهوم عملي بشكل لا لبس فيه.

الهوامش:

[1]- Siu-yau Lee, "The perception of higher education as a public good: The case of Hong Kong," In: Christopher S. Collins, and Deane E. Neubauer(eds), *Redefining Asia Pacific higher education in contexts of globalization: Private markets and the public good*(New York: Palgrave Macmillan, 2015), pp. 12-13.

[2]- Jandhyala B. G. Tilak, "Higher education: A public good or a commodity for trade? Commitment to higher education or commitment of higher education to trade," *Prospects*, Vol. 34, No. 4, 2008, p. 451.

[3]– للتفصيل أكثر، ينظر: Inge Kaul et all. (eds), *Providing global public goods*(Oxford: Oxford University Press, 2003), Chapter 1, Concepts; Séverine Deneulin, Nicholas Townsend, "Public goods, global public goods and the common good," *International Journal of Social Economics*, Vol. 34, No. 1/2, 2007, pp. 20-24.

[4]– فرانسوا أوتار، "تطوير مفهوم المنافع العامة إلى مفهوم الصالح العام للإنسانية،" ترجمة مجدى الجمال، ورقة مقدمة إلى مؤتمر "من المنافع العامة إلى الصالح العام للإنسانية،" روما: مؤسسة روزا لوكسمبرج (Rosa Luxemburg Fondation Brussels)، 28 و29 إبريل 2011، ص 7 .

[5]- John J. Davenport, *A league of democracies cosmopolitanism, consolidation arguments, and global public goods*(New York: Routledge, 2019), p. 93.

[6]- Deneulin & Townsend, op. cit, p. 20.

[7]- Inge Kaul and Ronald U. Mendoza, "Advancing the Concept of Public Goods," in: Kaul et all. (eds), p.

[8]– انظر: المصدر نفسه، ص 80.

[9]– ينظر: Deneulin & Townsend, op. cit, p. 22.

[10]– لمعرفة تطوّر معنى وتارخية مفهوم ونظرية المنافع العامة، العودة إلى: Meghnad Desai, "Public goods: A historical perspective," in: Kaul et all. (eds), pp. 85-98.

[11]– المصدر نفسه، ص 86.

[12]- Inge Kaul and Ronald U. Mendoza, "Advancing the concept of public goods," in: Kaul et all. (eds), p. 115.

[13]– المصدر نفسه، ص 116.

[14]- David Long and Frances Woolley, "Global public goods: Critique of a UN discourse," *Global Governance*, Vol. 15, No. 1 (January–March 2009), p. 107.

[15]- Anand, P.B, "Financing the provision of global public goods", *World Economy*, Vol. 27, No. 2, p. 216.

[16]– المصدر نفسه، ص ص 116–217؛ Oliver Morrissey et all. "Defining international public goods: Conceptual issues," in Marco Ferroni and Ashoka Mody (eds.*), International public goods: Incentives, measurement, and financing* (New York Springer: Science+Business Media, 2002), pp. 35-36.

[17]– للاستزادة، انظر الجدول في: Todd Sandler, "Financing international public goods," in: Ferroni and Mody (eds.), op. cit, p. 86.

[18] - Anand, op.cit, p. 217.

[19] - Deneulin & Townsend, op. cit, p. 22.

[20]– للتفصيل، ينظر: Anand, op.cit, p. 216.

[21]- Paul A Samuelson, "The pure theory of public expenditure," *The Review of Economics and Statistics*, Vol. 36, No. 4 (Nov. 1954), pp. 387-389.

[22]- Kenneth D. Goldin, "Equal access vs. Selective access: A critique of public goods theory," *Public Choice*, Vol. 29, No. 1 (Spring, 1977), p. 53.

[23]– المصدر نفسه.

[24]– للتفصيل: المصدر نفسه، ص 55.

[25]- Long and Woolley, op.cit, p. 107.

[26]– المصدر نفسه، ص 108.

[27]– المصدر نفسه، ص 111.

[28]– المصدر نفسه.

[29]– المصدر نفسه، ص 117.

[30]– المصدر نفسه.

[31]– مثلا، لدينا ترجمة كتاب أميتاي إتزيوني(A. Etzioni) "الخير العام" الصادر سنة 2004 بالإنجليزية بعنوان "Common good"، وفي مؤلف جوزيف شومبتر (J. Schumpeter) "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" تم استخدام مصطلح "الخير العام" في المبحث الأول في الفصل 21 (ص 483) من هذا المؤلف الشهير.

[32]– منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة–اليونيسكو، **إعادة التفكير في التربية والتعليم: نحو صالح مشترك عالمي**(باريس: اليونيسكو، 2015)، ص 79؛ وانظر المصدر: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization(UNESCO), *Rethinking education towards a global common good*(Paris: UNESCO, 2015), p. 77.

[33]– المصدر نفسه.

[34]– المصدر نفسه، ص 80.

[35]- Mathias Nebel, "The theoretical framework: Common goods and systems of common goods," in: Mathias Nebel, Garza-Vázquez Oscar and Sedmak, *Clemens* (eds), *A common*

good approach to development: Matrix and metric for a collective development process. (Cambridge, UK: Open Book Publishers, 2022), p. 30.

[36]– المصدر نفسه، ص 31–32.

[37]- Deneulin, Townsend, op.cit, pp. 25.

[38]– المصدر نفسه، ص ص 25–26.

[39]– المصدر نفسه، ص 26.

[40]– منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مرجع سابق، ص ص 80–81.

[41]- Muhammad Qasim Zaman, "The 'Ulama of contemporary Islam and their conceptions of the common good," in: Armando Salvatore and Dale F. Eickelman(ed), *Public Islam and the common good*(Netherlands: Koninklijke Brill NV, Leiden, 2004), p. 131-132.

[42]– المصدر نفسه، ص 131.

[43]- Susan Baker, "Climate change, the common good and the promotion of sustainable development," in: James Meadowcroft, Oluf Langhelle and Audun Ruud (eds) *Governance, Democracy and Sustainable Development Moving Beyond the Impasse* (Edward Elgar Publishing Limited, 2012), p. 254.

[44]– المصدر نفسه، ص 255.

[45]– المصدر نفسه، ص 256–257.

[46]– المصدر نفسه، ص 258.

[47]– ينظر: المصدر نفسه، ص 264–265.

[48]- Nebel, op.cit, p. 10.

[49]– المصدر نفسه، ص 18.

[50]– المصدر نفسه، ص ص 12–13.

[51]– أوتار، مرجع سابق، ص 16.

[52]– المصدر نفسه، ص ص 16–24.